



الرئيسية أخبار بيانات صحفية و مطبوعات برامج ملفات وحملات عن المركز اتصل بنا

التطور الرقمي وحقوق المرأة



عام على أزمة أوكرانيا.. ما أحوج العالم إلى السلام!



دولة القانون الضمانة الاساسية لحقوق الانسان



حقوق الإنسان ما بعد الكوارث والأزمات الطبيعية



بين منطق الفقهاء ومنطق حقوق الإنسان؟

الريادة الحقوقية والآباء المؤسسون عبدالحسين شعبان



التصورات المعرفية لثنائيات: الحرب والعنف/الأمن والسلام



هل يمكن تبرير التقارب مع الأنظمة القمعية بواقعية السياسة!



حرية الرأي لاتعنى نشر الكراهية



استراتيجية وآليات لحماية حقوق الإنسان





سوري يقتل صديقه بطريقة بشعة وحيلة شيطانية لإخفاء معالم الجريمة

[PrevNext](#)



































12345678910

نداء حقوقي مشترك لنعمل معا: من أجل: الكرامة والحرية والعدالة للجميع وتوحيد كافة الجهود من أجل السلم والسلام في سوريا عبر الحل السياسي السلمي الدائم للآزمة السورية

الجمعة، 9 كانون الأول (ديسمبر)، 2022

نداء حقوقي مشترك لنعمل معا:
من أجل: الكرامة والحرية والعدالة للجميع
وتوحيد كافة الجهود
من أجل السلم والسلام في سورية عبر الحل السياسي السلمي
الدائم للآزمة السورية
بمناسبة مرور الذكرى السنوية 74 للإعلان العالمي لحقوق
الإنسان والذكرى السنوية 24 للإعلان العالمي لحماية المدافعين
عن حقوق الإنسان



تمر مناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا العام 2022 ،
تحت الشعار الاممي لليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو:
الكرامة والحرية والعدالة للجميع، والدعوة إلى العمل هي:
قوموا وادافعوا عن حقوق الإنسان، وتعزيز المعرفة بالإعلان
العالمي لحقوق الإنسان باعتبارها مخططا أساسيا تسترشد به الإجراءات العملية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان
ومعالجة القضايا العالمية الملحة في عالمنا اليوم.

يشار الى ان الإعلان العالمي لحقوق الانسان قد تم اصداره من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة قبل 74 سنة ، في العاشر
من كانون الأول عام 1948 بباريس بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د-3) ، والذي شكل منذ صدوره حجر الزاوية
ومصدر الإلهام لكل الأفكار والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في كل مكان في العالم، واصبح مفصلا مهما لما أصبح يعرف
بحق باسم «التراث العالمي لحقوق الإنسان» ومصدرا رئيسا تفرعت عنه كل الاعلانات والعهدود والاتفاقيات الدولية
والاقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ، فلقد شكل حدا فاصلا بين ماضي البشرية ومشروعها المستقبلي ،من خلال استجابة
الأسرة البشرية لجملة التحديات التي تعرضت لها، ليتحول بعدها موضوع حقوق الإنسان إلى ركيزة أساسية للسعي إلى عالم
جديد وحضارة عالمية جديدة ، إنسانية حقا ، حيث تجسد قيم حقوق الإنسان تطلعات مشتركة بين جميع الحضارات والثقافات
، وإعادة صياغة النظام القانوني- الدولي والوطني -استنادا على مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والإصرار على
المساهمة في جعل مستقبل البشر عالم جدير بالعيش، ولتأخذ قضايا حقوق الإنسان أبعادها الكونية ، ليس لأنها صارت في
مقدمة القضايا الراهنة والواجبة التي تشغل العالم ، وإنما لأنها قد تشكل حدا و مفصلا بين عصر سادت فيه أشكال مختلفة من
العبودية والاستبداد والتشويه والتشويه وطغت وقهرت إنسانية البشر، وآخر يسعى إليه الكثيرون وفي أذهانهم أحلام كبيرة عن
إطلاق وإغناء إنسانية الإنسان ، في سياق الاعتراف المقنن له بحقوق معينة غير قابلة للإنكار ..
تمر الذكرى ال 74 لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، على بلدنا الحبيب سورية الذي يخضع لازمة وطنية شاملة ،
منذ عام 2011 وحتى الان، حيث انتشرت مظاهر العنف والقتل والتدمير على مجمل الاراضي السورية، وارتكبت افزع

وابشع الانتهاكات بحق الانسان وأدميته، وانتهكت جميع حقوقه الفردية والجماعية، نتيجة تصاعد وانتشار الاشتباكات المسلحة واعمال العنف الدموية في مختلف المدن السورية، وازداد التدهور على كافة المستويات الحياتية والمعاشية والاقتصادية والاجتماعية لكافة السوريين، والحصار الشديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، بالطبع تفاقمت هذه الحالة المأساوية مع فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين، إضافة لارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الامر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات الاحادية التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين، واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء. ونتيجة لهذا الوضع المأساوي والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في سورية، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والإعدامات خارج القانون وبمحاکمات استثنائية وميدانية لا تتوفر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات مسلحة وغير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سورية، ولجوءهم إلى أماكن أكثر أمانا وأمانا، مع الغياب شبه التام لأي شعور بالأمل لدى السوريين، بأي حل سلمي للارزمة السورية في الأفق القريب. وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 كانون الأول 1998 الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيد على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد التضيق والتشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

إننا في الهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان، الموقعة على هذا النداء، نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا السوريين جميعا، ونتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من قضا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، وندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاعتقال، أي كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية وعمليات الخطف بحق المواطنين السوريين، أي تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختطفين قسريا. وبسبب فظاعة الاحداث ودمويتها وحجم التدمير الهائل الذي اصاب كل مكونات الحياة السورية، ونتيجة للشبابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالارزمة السورية، وبهذه المناسبة الجلية، فإننا في الهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان، الموقعة على هذا النداء، فإننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية السورية والجهات الإقليمية والدولية للعمل على:

1. الوقف الفوري لجميع اشكال العنف المنظم في الشوارع السورية، أي كانت مصادر هذا العنف وأي كانت أشكاله ومبرراته. والشروع الفعلي والعملية بالحل السياسي السلمي.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها، او ان يقدموا على وجه السرعة لمحاكمات تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.
3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والاطفال، أي تكن الجهات الخاطفة.
4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والاطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين.
5. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سورية، وإشاعة ثقافة وقيم السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية، التي تؤسس لعلاقات المواطنة واللاعنف.
6. إعلاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة، ومواجهة خطاب وثقافة الكراهية والتمييز والإقصاء.
7. الإعلاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينيا كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.
8. بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجيا بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية الى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلا على الاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدرا لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، والى نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة.
9. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.
10. ممارسة مختلف أنواع الضغوط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من اجل إيقاف استفادهم للمدنيين ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.

11. دعوة المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من أجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المحتلة التركية منذ بدء العدوان التركي وحتى الآن، من أجل بناء ملفاً قانونياً يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا أتراك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه الانتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتسدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والعدل الدولية.
12. إزالة كل العرقل والتبريرات المادية والمعنوية التي تعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع القرى والمدن السورية.
13. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
14. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة سورية المستقبل، وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف إلى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو.
15. ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانتها من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.
16. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
17. بلورة سياسات سورية جديدة وإلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والبداية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل آمن وديمقراطي.
18. العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الأصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والنطير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتقنيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.
19. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في تاريخ 2022\12\10

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية، الموقعة:

1. الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة في داخل سورية)
2. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئة نسوية سورية و72 شخصية نسائية مستقلة سورية)
3. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
4. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
5. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
6. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
7. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
8. منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف
9. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
10. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
11. مركز عدل لحقوق الإنسان
12. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
13. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
14. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في سورية
15. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الإنسان
16. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
17. التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
18. رابطة حرية المرأة في سورية

19. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
20. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
21. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
22. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
23. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
24. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
25. المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
26. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
27. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
28. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
29. منظمة كسكائي للحماية البيئية
30. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
31. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
32. المؤسسة السورية لرعاية حقوق الامل والأيتام
33. التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
34. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
35. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
36. مركز شهباء للإعلام الرقمي
37. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
38. المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية
39. سوريون من اجل الديمقراطية
40. مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار
41. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
42. رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
43. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
44. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Scrsia)
45. مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان
46. رابطة الشام للصحفيين الاحرار
47. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
48. الرابطة السورية للحرية والانصاف
49. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
50. مركز ايبل لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
51. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
52. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
53. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
54. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
55. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
56. سوريون يدا بيد
57. جمعية نارينا للطفولة والشباب
58. المركز السوري لحقوق السكن
59. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
60. جمعية الاعلاميات السوريات
61. المركز الكردي السوري للتوثيق
62. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
63. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
64. منظمة تمكين المرأة في سورية
65. مؤسسة زنوبيا للتنمية
66. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان
67. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
68. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
69. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
70. منظمة صحفيون بلا صحف
71. اللجنة السورية للحقوق البيئية
72. المركز السوري لاستقلال القضاء
73. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
74. جمعية ايبل للإعلاميين السوريين الاحرار

75. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
76. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
77. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
78. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
79. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
80. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
81. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
82. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
83. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
84. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
85. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
86. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
87. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
88. شبكة ألاميا للعدالة
89. المنتدى السوري للحقيقة والانصاف
90. المركز السوري لمراقبة الانتخابات
91. المركز السوري لحقوق الاقصادية والاجتماعية
92. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

شمال سوريا: 187 منظمة سورية تدين الهجمات العسكرية التركية وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل يجب على مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ بخصوص الاعتداءات الأخيرة والضغط من أجل وقفها وحماية المدنيين والبنى التحتية إنفاذاً لأحكام القانون الدولي

السبت، 26 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2022

شمال سوريا: 187 منظمة سورية تدين الهجمات العسكرية التركية وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل
يجب على مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ بخصوص الاعتداءات الأخيرة والضغط من أجل وقفها وحماية المدنيين والبنى التحتية إنفاذاً لأحكام القانون الدولي



بيان صحفي:
تصاعدت وتيرة الهجمات العسكرية التركية على شمال شرق سوريا ومناطق أخرى في غربها خلال النصف الثاني من عام 2022، ووصلت إلى ذروتها في 20 تشرين الثاني/نوفمبر

2022، عقب إعلان الجيش التركي عملية أسماها "المخلب-السيف"، والتي قال إنها جاءت رداً على هجوم "شارع تقسيم" الإرهابي، بالرغم من نفي قوات سوريا الديمقراطية صلتها بهذا الهجوم. لقد شهدت الأيام الأولى من العملية قصف أعيان مدنية بواسطة طائرات حربية ومسيّرة، منها: مشفى مجهز للأطفال، تمّ استخدامه سابقاً لاستقبال مصابي كورونا في كوباني/عين العرب في ريف حلب. وصوامع تخزين للحبوب في ريف الدرباسية بالحسكة، إضافة إلى محطة لتوليد الكهرباء في ريف المالكية/ديريك. لقد أدت تلك الهجمات إلى سقوط خسائر بشرية ومقتل عدد من المدنيين بينهم صحفي، وجرح آخرين. اتسع نطاق الهجمات التركية بعد ذلك، لتشمل مناطق جديدة في ريفي الحسكة ودير الزور، ووصلت حتى "مخيم الهول". وأخذت منحاً أكثر عدائية، حيث قصفت الطائرات التركية عدداً من المنشآت الحيوية ومصادر النفط والغاز والكهرباء، ما أدى إلى خروج العديد منها عن الخدمة وحرمان مئات آلاف السكان من الطاقة وتضرر ملايين آخرين في عموم الجغرافية السورية. في الوقت الذي تعاني المنطقة من بنى تحتية متهاكمة أساساً، بسبب النزاع الدائر منذ 2011. إلى ذلك، وبتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سقطت قذائف صاروخية على مدينة "إعزاز" الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية المسلحة، وأدت إلى مقتل وجرح عدد من المدنيين. إن المنظمات الموقعة على هذا البيان تدين جميع الهجمات على المدنيين والبنى التحتية من أي طرف كان، وترفض بشدة هذه الممارسات. كانت جميع التوغلات التركية في سوريا منذ عام 2016، حافلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، إذ وافقت وتلت تلك العمليات تهديدات وأعمال عدائية متكررة في قرى وبلدات ومدن الشمال السوري، أدت إلى زعزعة الاستقرار في هذه المناطق، التي باتت ملجأ لمئات آلاف النازحين داخلياً من عموم البلاد.

لقد أدت الهجمات التركية إلى عمليات نزوح بالفعل، ومن المرجح أن يؤدي الهجوم في حال استمراره والبدء بعملية عسكرية برية إلى نزوح مئات آلاف السكان، وهو ما سيُجهد الاستجابة الإنسانية التي بلغت بالفعل حدود إمكاناتها بفعل التوغلات السابقة.

تدين المنظمات السوريّة الموقعة على هذا البيان، وبشدة، التصعيد العسكري في شمال شرق سوريا، وهجوم "شارع تقسيم" الإرهابي، وتطالب بوقف الاعتداءات على المدنيين والأعيان المدنية بشكل فوري واحترام القانون الإنساني الدولي، وتطلب من:

1. مجلس الأمن الدولي: عقد اجتماع طارئ بخصوص التصعيد العسكري الأخير والهجمات العسكرية التركية والضغط من أجل وقفها وحماية المدنيين والبنى التحتية إنفاذاً لأحكام القانون الدولي وصلاحيات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة.
2. لجنة التحقيق الدولية: إصدار إحاطة خاصّة عن الانتهاكات التي رافقت الهجمات العسكرية الأخيرة ونشر تقرير خاص حول انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الشمال السوري، من قبل جميع الأطراف.
3. الآلية الدولية المحايدة والمستقلة: تكثيف عمليات جمع الأدلة بحيث تكون شاملة لجميع أطراف النزاع والانتهاكات الواقعة في الشمال السوري بحق المدنيين والأعيان المدنية.
4. إلى وحدات جرائم الحرب في الدول الأوروبية التي تسمح قوانينها الوطنية بالولاية القضائية العالمية: توسيع التحقيقات الهيكلية حول الجرائم الدولية في سوريا، بحيث تشمل تلك الواقعة في عموم مناطق الشمال السوري من قبل جميع أطراف النزاع.
5. إلى الوكالات الأممية والمنظمات الإنسانية: تكثيف الجهود الإغاثية والإنسانية بحيث تتم الاستجابة الفورية للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن التصعيد العسكري الأخير، خاصة في ظل استهداف الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية والبنى التحتية.

المنظمات الموقعة:

1. SHARE – للتنمية المجتمعية
2. إدراك للتنمية والسلام
3. أرجوان للتنمية البشرية
4. أرض السلام
5. أصوات نسوية كردية
6. أضواء للتنمية والبناء
7. إعمار المنصورة
8. أمل أفضل للطبقة
9. أمل الفرات
10. بيل- الأمواج المدنية
11. تاء مربوطة
12. التحالف السوري الوطني
13. تقن
14. جدائل خضراء
15. جمعية آراس الخيرية
16. جمعية أطيايف التنمية
17. جمعية إعادة الأمل
18. الجمعية الأثرورية للأعانة والتنمية
19. جمعية الأسيل للتنمية
20. جمعية الأصدقاء الخيرية
21. الجمعية الثقافية الكوردية في الدانمارك
22. جمعية الديار
23. جمعية السلام الإنسانية
24. الجمعية السورية للسرطان
25. جمعية المنارة للتنمية
26. جمعية الياسمين
27. جمعية بكر األى للاغاثة والتنمية
28. جمعية بيا م لرعاية الأيتام
29. جمعية بيت النهضة السوري
30. جمعية جيان الخيرية
31. جمعية خطوة
32. جمعية روابط الأمل للتنمية
33. جمعية روج هلات للاغاثة والتنمية

34. جمعية شاونشكا للمرأة
35. جمعية شيلان للإغاثة والتنمية
36. جمعية ضياء الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة
37. جمعية عناية مركزة
38. جمعية ماري للثقافة والفنون والبيئة
39. جمعية وقاية
40. جينار للتنمية والتطوير
41. حنين الفرات
42. حياة أفضل
43. دان للإغاثة والتنمية
44. دوز
45. ديموس
46. رابطة "تأزر" للضحايا
47. رابطة زاكون
48. رابطة نساء الخضراء
49. الرجاء للإغاثة والتنمية
50. الرقة بلدنا
51. زمين للتنمية وبناء السلام
52. زورنا للتنمية
53. سمارت – SMART
54. سنابل الفرات للتنمية
55. سواعدنا للإغاثة والتنمية
56. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
57. شار للتنمية
58. شباب أوكسجين
59. شباب تقاؤل
60. شباب من أجل التغيير
61. شبكة قائدات السلام
62. شعاع الإنسانية
63. شمس الغد
64. صناعات الأمل
65. عطاء الباغوز
66. عودة للتنمية
67. الفرات للإغاثة والتنمية
68. فرانتا للتنمية
69. فريق الإنقاذ والإغاثة
70. فريق صناعات المستقبل
71. فريق نبض
72. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان (راصد)
73. مالفا للفنون والثقافة
74. متحالفون من أجل السلام
75. المرصد السوري لحقوق الإنسان
76. مركز أسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية
77. مركز آشتي لبناء السلام
78. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
79. مركز الدفاع عن الحريات
80. مركز السلام والمجتمع المدني
81. المركز السوري للتنمية
82. المركز السوري للدراسات والحوار
83. مركز إنليل
84. مركز بذور التتموي
85. مركز بلسم للتنظيف الصحي
86. مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا
87. مركز دعم الاستقرار
88. مركز سلاف للأنشطة المدنية
89. مركز عدل لحقوق الإنسان

90. معا لأجل الجرنية
91. معا لأجل دير الزور
92. معا لمستقبل أفضل
93. مكتب مكافحة الألغام
94. منصة رأس العين/سري كانيه
95. منصة عفرين
96. منصة قمح وزيتون
97. منظمة "كلاود"
98. منظمة إبداع للتنمية
99. منظمة أجيال للتنمية
100. منظمة آراس
101. منظمة أراك الشرق
102. منظمة أريج للتنمية الاجتماعية
103. منظمة أسفير للتنمية
104. منظمة أشنا للتنمية
105. منظمة الأيادي المبصرة
106. منظمة التضامن المجتمعي
107. منظمة الجودة للبحث والتطوير
108. منظمة الحسكة للإغاثة والتنمية HRD
109. منظمة الصليب السرياني للإغاثة والتنمية
110. منظمة الغيث للتنمية
111. منظمة الفصول الأربعة
112. منظمة المرأة الرائدة للتنمية والرعاية الصحية
113. منظمة المرأة الكوردية الحرة
114. منظمة أمل الباغوز
115. منظمة إنشاء مسار
116. منظمة إنصاف للتنمية
117. منظمة إنعاش للتنمية
118. منظمة إنماء
119. منظمة إنماء الجزيرة
120. منظمة إنماء الفرات
121. منظمة أنوار الغد
122. منظمة أيادي المستقبل
123. منظمة آيلا للتنمية وبناء السلام
124. منظمة إيواء
125. منظمة بداية
126. منظمة بزوغ للتنمية
127. منظمة بلدنا للمجتمع المدني
128. منظمة بيوريتي
129. منظمة تارا
130. منظمة تقني هجين
131. منظمة تنمية بلا حدود
132. منظمة جسور الأمل
133. منظمة جسور السلام للتنمية
134. منظمة جسور المحبة
135. منظمة حلم للتنمية
136. منظمة حياة أفضل
137. منظمة داري
138. منظمة دجلة للتنمية والبيئة
139. منظمة درة الفرات للتنمية
140. منظمة ديرنا للتنمية
141. منظمة رنك للتنمية
142. منظمة روح كار للاغاثة والتنمية
143. منظمة روح لمكافحة الألغام
144. منظمة روز للدعم والتمكين
145. منظمة رؤى المستقبل

146. منظمة رؤيا
 147. منظمة زمين للتنمية وبناء السلام
 148. منظمة زيرك للتنمية
 149. منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة
 150. منظمة ساهم للتعاون والتنمية
 151. منظمة سما
 152. منظمة سواعد للتنمية
 153. منظمة سيل للتنمية والتمكين
 154. منظمة شباب المجتمع المدني
 155. منظمة شروق للتنمية
 156. منظمة شقائق الخبير
 157. منظمة شمس للتأهيل والتنمية
 158. منظمة طيف الإنسانية
 159. منظمة عشتار للتنمية
 160. منظمة عطاء للإغاثة والتنمية
 161. منظمة عُكاز
 162. منظمة غد أفضل
 163. منظمة غصن أخضر
 164. منظمة فجر
 165. منظمة فكرة
 166. منظمة فيض للتنمية
 167. منظمة قدر
 168. منظمة لأجل النسوية
 169. منظمة لأجلك
 170. منظمة لأجلهم الإنسانية
 171. منظمة مساعدة سوريا
 172. منظمة ملتقى النهرين
 173. منظمة منارة
 174. منظمة ميديا أكاديمي
 175. منظمة نساء الأمل
 176. منظمة نسمة أمل الإنسانية
 177. منظمة نواة
 178. منظمة نيكستيب
 179. منظمة هدف الإنسانية
 180. منظمة هيفي للإغاثة والتنمية
 181. منظمة وصال
 182. المؤسسة السورية للتنمية المستدامة
 183. مؤسسة المياه والبيئة
 184. مؤسسة ايزدينا
 185. مؤسسة زيان لحقوق الإنسان
 186. نساء لأجل السلام
 187. نون للتنمية ودعم المرأة والطفل

Northern Syria: 187 Syrian Organizations Condemn Turkey's Attacks and Call on the International Community to Intervene

The UN Security Council must hold an emergency meeting regarding the recent Turkish attacks, exert pressure to stop them, and protect civilians and infrastructure, giving effect to the provisions of international law

:Press Release

Turkey intensified military activities in the northeastern parts and several areas in the western parts of Syria over the second half of 2022. However, the escalation climaxed on 20 November 2022, when the Turkish army launched the operation code-named "claw-sword." With the new incursion, Turkey purportedly is responding to the terrorist attack on Taksim Street even though the Syrian Democratic Forces (SDF) denied involvement in the bombing.

Over the first two days of the operation, Turkish aircraft and drones bombarded several civilian objects, including a hospital equipped to offer medical services to children and a former COVID-19 care facility in Kobani/Ayn al-Arab, in Aleppo's countryside.

Additionally, the airstrikes targeted the silos in the suburbs of al-Dirbasiyah, in al-Hasakah, and a power station in the suburbs of al-Malikiyah/Derik. The attacks killed several civilians, among them a journalist, and injured others.

Following the initial attacks, the Turkish military widened the scope of their airstrikes. Turkish air forces targeted new areas in the rural parts of al-Hasakah and Deir ez-Zor and even hit the Hol Camp. With the expansion, aerial bombing also became more hostile.

Turkish aircraft hit several vital facilities, including power stations and oil and gas resources. The attacks rendered several of the targeted facilities inoperable, straining the infrastructure already dilapidated by the conflict, which has been ongoing since 2011. Consequently, the attacks denied the local communities in the affected areas and millions of residents across other Syrian territories access to energy.

In parallel with the Turkish incursion, several missiles also landed in A'zaz, controlled by the Syrian armed opposition groups, on 22 November 2022. The attack killed and injured civilians.

Notably, grave human rights violations and war crimes marked all of Turkey's incursions into Syria since 2016. During and after the Turkey-led operations, the military repeatedly horrified and initiated attacks on the villages, towns, and cities across northern Syria. Hostilities destabilized these areas, which today are home to hundreds of thousands of internally displaced persons (IDPs) who fled their original places of residence in other parts of the country to the safety of its north.

The recent Turkish attacks renewed concerns over displacement. The hostilities have already forced several locals to escape their homes and threaten to displace thousands of others should they continue, and in case Turkey decides to start a ground incursion.

Notably, prospective displacement waves threaten to over-stretch humanitarian response efforts that have already been exhausted by previous incursions. Considering this, the undersigned organizations condemn the military escalation in northeastern Syria and the Istanbul bombing and demand that Turkey end attacks on civilians and civilian objects immediately and demonstrate respect for international humanitarian law.

:Additionally, the undersigned organizations demand that

1. The United Nations Security Council hold an emergency meeting regarding the recent military escalation and Turkish attacks, exert pressure to stop the hostilities, and protect civilians and infrastructure, implementing the provisions of international law and the powers of the Council under the Charter of the United Nations (UN).

2. The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic issue a special briefing on the violations that accompanied the recent military attacks and publish a special report on human rights violations perpetrated across northern Syria by all parties in the conflict.

3. The International, Impartial and Independent Mechanism intensify the collection of evidence so that it is comprehensive and attests to all parties in the conflict and the violations they perpetrated against civilians and civilian objects in northern Syria.

4. War crimes units in European countries, whose national laws warrant universal jurisdiction, expand structural investigations into international crimes in Syria, to include those committed across the northern parts of the country by all parties in the conflict.

5. UN agencies and humanitarian organizations intensify relief and humanitarian efforts so that there is an immediate response to the humanitarian needs resulting from the recent military escalation, especially since the attacks have been targeting civilian objects, vital facilities, and infrastructure.

:Organizations and Associations Signing the Statement

Aataa for Relief and Development	. 1
Adel Center For Human Rights	. 2
Afrin Platform	. 3
Ajyal Organizati	. 4
Al Manarah Organization For Development	. 5
Al-Asil Association for Development	. 6
Albaghooz Hope for Development	. 7
Al-Diyar Society	. 8
Al-Hasakah Organization for Relief and Deve	. 9
Allied for Peace Organization	. 10
Al-Raja Organization for Relief and Development	. 11
Amal Al-Furat Organisation	. 12
Anwar Algad Organaization	. 13
Arak of East Organization	. 14
ARAS Charity	. 15
Areej Organization for Social Development	. 16
Arjuan for Human Development	. 17
ASHNA for Development	. 18
Ashtar Development Organization	. 19
Ashti Peacebuilding Center	. 20
ASO Analysis and Strategic Studies Organization	. 21
Assyrian Society for Helping and Development	. 22
Ataa al-Baghooz Organization	. 23
Atyaf Development Association	. 24
Awda for DEVELOPMENT	. 25
Ayadi Moubsra Organization – SoS	. 26
Baladna Organization for Civil Society	. 27
Balsam Center for Health Education	. 28
Bedaya Organization	. 29
Better Hope for Al-Tabqa	. 30
Better Life Organization	. 31
Better Tomorrow Organization	. 32
Bridges of Love Organization	. 33
Bukra Ahla Association for Relief and Development	. 34
Bzoug Organization for Development	. 35
C.R.O Organization	. 36
Center for Defense of Liberties	. 37
Center for research and Protection women’s rights in Syria	. 38
Civil Community Youth Organization	. 39
Cloud Organization	. 40
Community Solidarity Organaization	. 41
DAN for Relief and Development	. 42
Dari Organisation	. 43
Deirna Organization for Development	. 44
Demos	. 45
Development – Seed – Center	. 46
Development Without Borders Organization	. 47
Dijla Organization for Development and Environment	. 48
Documentation Violations Center in Northern Syria	. 49
DOZ	. 50
DURAT ALFURAT Organization	. 51
dyaalami	. 52
Ebdaa organisation for develop ment	. 53
Edraak Organization for Development and Peace	. 54

Ella Organization for Development and Peacebuilding	.55
Emaar Mansura	.56
Enlil Center	.57
Enma Aljazera Organization	.58
ENMAA Organisation	.59
Ensaf for Development	.60
Euphrates Organization for Relief and Development	.61
(EWAS (Environment and Water Association	.62
Ezdina	.63
F.M.T – Future Makers Team	.64
Faidh Organisation for Development	.65
Fajr Organisation	.66
Fajr Organization	.67
FDO – Organisation	.68
Fikra Organization	.69
For Them Organisation	.70
FOR YOU Organization	.71
Free Kurdish Women Organization	.72
Friends Charity Association	.73
Furatna for Development	.74
Future Hands Organization	.75
Ghaith Organisation for Development	.76
Green Branch Organization	.77
Green Tress	.78
Green Women’s Association	.79
Hadaf Organaization for Humanitarian	.80
Hajen Technicians Organization	.81
Haneen AlFurat	.82
Hevdesti-Synergy Association for Victims	.83
Hevy Organisation for Relief and Development	.84
HLD – Association for Development	.85
Holm Organization For Development	.86
Hope Makers	.87
Humanity Ray	.88
Inaash Organization for Development	.89
Intensive Care Association	.90
IWAA Organization	.91
Jasmine Association	.92
Jian Charity Association	.93
Jinar for for Development	.94
Jiyan Foundation for Human Rights	.95
Jsor Alamal Organization	.96
Khutwa Association	.97
(Kurdish Committee for Human Rights (Rased	.98
Kurdish Feminist Voices	.99
Leading Women Organization for Development and Health Care	.100
Lights for development and construction	.101
Malva for Arts and Culture	.102
Manara Organization	.103
Mary Association for Culture, Arts and Environment	.104
Media Academy Organization	.105
Mine Action Office	.106
Moltka Alnhren Organization	.107
Nabd Team	.108
Nasmet Amal Organisation	.109
National Syrian Alliance	.110

Nawat Organization	.111
Nextep Organization	.112
Nisaa Alamal Organization	.113
Noun for development and support for women and children	.114
Okaaz Organization	.115
Organization for Feminism	.116
Path Creation Organization	.117
PCSC – Peace and Civil Society Center	.118
Peace Bridges Organization for Development	.119
Peace Humane Society	.120
Peace Land	.121
Peaceshe Leader Network	.122
PÊL- Civil Waves	.123
Peyam Association For Orphan Care	.124
Purity Organization	.125
Qadar Organization	.126
QRD – Organization for Research and Development	.127
Ras al-Ain/Serê Kaniyê Platform	.128
Reng Organization for development	.129
Rescue and Relief Team	.130
Restoration Hope Association	.131
Roaamustkbl Organization	.132
Roj Kar for relief and development	.133
.(ROJ Organization for Mine Control (Mine Action	.134
Rojhilat for Relief and Development	.135
Rose for Support and Empowerment	.136
Sahem Organization for cooperation and development	.137
Sama Organization	.138
Sanabel Euphrates Organization for Development	.139
Sara organization to combat violence against women	.140
Sawaed Organization for Development	.141
SCSD – Syrian Center for Studies and Dialogue	.142
SEI Organization for Development and Empowerment	.143
Shabab Oxygen	.144
Shams Al Ghad	.145
Shams organisation	.146
Shaqayiq Al Khayr	.147
SHAR for Development	.148
Share for Community Development	.149
Shawshaka Association for Women	.150
Shilan Association for Relife and Development	.151
Shurooq Organisation Development	.152
Silav Center For Civic activities	.153
SMART	.154
Sphere Development Organization	.155
Stability Support Centre	.156
Swaedna Organization for Relief and Development	.157
Syria foundation sustainable development	.158
Syria Help Organization	.159
Syriac Cross Organization for Relief and Development	.160
Syrian Cancer Society	.161
Syrian Center for Cevelopment	.162
Syrian House of Renaissance Association	.163
Syrian Observatory for Human Rights	.164
Syrians for Truth and Justice – STJ	.165
Taa marbouta	.166

- TARA Organization .167
 Tayif Humanitarian Organization .168
 TEVIN .169
 The Four Seasons Organization .170
 The Kurdish Cultural Association in Denmark .171
 Together for a Better Future .172
 Together for Algarnya .173
 Together for Dair Ezzour .174
 Vision .175
 Weqaya Association .176
 Wesal Organisation .177
 Wheat & Olive Platform .178
 Wheat Olive Platform .179
 Women for Peace .180
 Youth for Change .181
 Youth Optimistic .182
 Zakon Organization .183
 zameen for development and peacebuilding .184
 Zameen Organization for Development and Peacebuilding .185
 ZIRAK Organization for Development .186
 Zorna Development .187

بيان اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

الجمعة، 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2022

بيان
 اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

يصادف يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، مناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، التي أقرها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩.



ويعد العنف أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً

واستمراراً وتدميراً في عالمنا اليوم، وهو يشكل خطراً كبيراً على الملايين من النساء في العالم، ويتسبب في آلام مريرة لها وأثار سلبية، سياسية واقتصادية واجتماعية، لا حصر لها، ما يجعل حله ومعالجته أمراً ملحاً وضرورياً، باعتباره أحد أولويات التنمية وبناء السلام واحترام حقوق الإنسان.

ولكن رغم كل الجهود والمحاولات العالمية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ضد المرأة، فأنها لا تزال مستمرة، حيث أظهرت دراسة جديدة أجرتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن أكثر من خمس نساء أو فتيات قتلن في المتوسط كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن في عام ٢٠٢١. كما تؤكد التقارير والدراسات الخاصة بالمرأة والصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بقاءها، لا بل وزيادة حجمها في جميع أنحاء العالم، حيث أشارت تقديرات سابقة، إلى تعرض ما يقرب من امرأة واحدة من كل ثلاث نساء في سن ١٥ عاماً أو أكثر، للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل الشريك الحميم أو العنف الجنسي من غير الشريك أو كليهما مرة واحدة على الأقل في حياتهن.

وقد تعرضت المرأة السورية بكل انتماءاتها القومية والدينية والمذهبية..، للعنف بجميع صورته وأشكاله: (الاستغلال الجسدي، الضرب، الإهانة، التحرش الجنسي، الحرمان من الحقوق، تقييد الحركة والنشاط)، إلا أن معاناة المرأة الكردية، منه، كانت مضاعفة بسبب خصوصيتها وانتماءها للقومية الكردية، التي جعلها تتعرض أيضاً أسوأ بعموم أبناء الشعب الكردي في سوريا للآثار السلبية لسياسة العنصرية والاضطهاد القومي، والتي شكلت عنفاً وتمييزاً لا حدود له بحقها.

ومع تحول الصراع في سوريا، بعد الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠١١، إلى عسكري مسلح وحتى الآن، تتعرض المرأة السورية، لعنف مضاعف وأكثر وحشية من ذي قبل، مثل: الاعتقال والخطف والاعتصام والقتل...، والتي تستخدم كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية وعسكرية - كسر الإرادة مثلاً - وكالعادة نصيب المرأة الكردية منها مضاعف، خاصة في المناطق الكردية الواقعة في شمال شرقي وغربي سوريا التي غزتها واحتلتها تركيا بالتعاون مع مرتزقتها من بعض المسلحين السوريين تحت اسم "الجيش الوطني السوري".

وموضوع حملة الـ (١٦) يوماً من النشاط لهذا العام ٢٠٢٢، هو "اتحدوا! النضال لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"، والذي يدعو الحكومات والشركاء لإظهار تضامنهم مع حركات ونشطاء حقوق المرأة ودعوة الجميع للانضمام إلى الحركة العالمية لوضع حد للعنف ضد المرأة بشكل نهائي.

أننا في مركز عدل لحقوق الإنسان، وفي الوقت الذي نحبي فيه هذه المناسبة، فأنا نرى أن التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، يندرج في سياق التصدي للعنف الواقع على المجتمع ككل، ونؤكد على أهمية العمل لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على كافة المستويات والصعد، خاصة في الظروف الحالية الصعبة التي تمر بها سوريا.

وأننا نطالب جميع الأطراف المسلحة والمتصارعة عسكرياً، التوقف عن ممارساتها العنيفة وانتهاكاتهما الجسيمة لحقوق الإنسان عموماً ولحقوق المرأة بشكل خاص، وإتاحة المجال أمام الحلول السياسية، التي تجعل من سوريا دولة ديمقراطية تعددية، يكون الأساس فيها لحقوق الإنسان.

كما ونطالب أيضاً بتهيئة الظروف المناسبة لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية، وإلغاء سياسات التمييز والاضطهاد على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وإفساح المجال أمام المرأة للعب دورها في كافة مجالات الحياة، بما في ذلك مشاركتها الفاعلة في المؤتمرات الدولية والمفاوضات التي ترسم مستقبل سوريا، انسجاماً مع القرار رقم ١٣٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بشأن المرأة، والسلام والأمن.

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢
مركز عدل لحقوق الإنسان

إيميل المركز:
adelhrc1@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
www.adelhr.org

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة من أجل تمكين المرأة السورية وتعزيز دورها في عمليات بناء السلام واستمراره وتنمية المجتمع

الجمعة، 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2022

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
من أجل تمكين المرأة السورية وتعزيز دورها في عمليات بناء
السلام واستمراره وتنمية المجتمع



المادة 1

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح " التمييز ضد المرأة " أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من إثارة أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل

المادة 2

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة؛

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي؛

(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة،

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، اعتمدها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام ، بقرارها 34/180 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1979 ، تاريخ بدء النفاذ: 3 أيلول / سبتمبر 1981، طبقاً لأحكام

المادة 27

عرف العنف ضد المرأة وفق استراتيجيات إعلان بكين عام 1995:

“هو أي عمل عنيف أو مؤذ أو مهين تدفع إليه عصبية الجنس، يرتكب بأي وسيلة بحق أية امرأة، وسبب لها أذى بدنيا أو نفسيا أو معاناة بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة”.

تحية الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، والهيئات والمنظمات الحقوقية الموقعة ادناه، اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وهو اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة، منذ عام 1981 في يوم 25 تشرين الثاني من كل عام، في إطار الجهود الهادفة للحد من العنف ضد المرأة، وسعيًا لحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع النساء بالحماية اللازمة.

اننا نحيا هذه المناسبة، مع شعوب العالم وكل القوى المناهضة للعنف والتمييز والمدافعة عن قيم التسامح والمواطنة والمساواة والكرامة الإنسانية، ونقدم من جميع نساء العالم بالتهنئة والمباركة ونحيا نضالات الحركة النسائية المحلية والعالمية، ونعلن تضامنا الكامل مع المرأة في سورية من أجل تمكينها من حقوقها والعمل من أجل إزالة كافة أشكال التمييز والعنف الذي تتعرض له.

ومع مرور هذه الذكرى هذا العام 2022، يحل اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على النساء السوريات في ظل ظروف صعبة من وجوه عدة إذ يمارس العنف ضد المرأة منذ اللحظة الأولى للولادة، مقترنا بالأعراف والتقاليد والثقافة السائدة التي تسمح برؤية تمييزية ودونية للمرأة، مروراً بالنظرة النمطية تجاهها في المناهج التعليمية، حتى القوانين الناظمة في البلاد، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والفقر والبطالة، وتزايد قساوة تلك العوامل مع الحروب الدموية الكارثية، التي نعيشها في سورية، منذ عام 2011 والتي عصفت بمجمل منظومة حقوق الانسان، ما أدى إلى السقوط المتزايد للضحايا ومع تزايد حجم التدمير والخراب، وتزايد أعداد اللاجئين والفارين والنازحين والنكوبين، مع تزايد الاعتداءات وتوسعها ومختلف الفظائع وارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق حياة وحرية المواطنين السوريين، بالتأكيد كانت المرأة ومازالت أولى ضحايا هذا المناخ المؤلم والأليم، وعلى نطاق واسع، فقد ارتكبت بحقها جميع الانتهاكات من القتل والختف والاختفاء القسري والتعذيب والاعتداء والتهجير القسري والاعتقال التعسفي، وتحملت المرأة العبء الأكبر في الأزمة السورية، فقد تم زجها في خضم حروب دموية ومعارك لم تعرف البشرية مثيلاً لها بأنواع وصنوف القتل التدمير، وامست المرأة السورية حاضنة الضحايا: القتلى- الجرحى-المخطوفين-المعتقلين-المهجرين-النازحين، فهي أم وأخت وأرملة الضحية، ومربية أطفال الضحية. واصبحت هدفاً للقتل بكل أشكاله، والتهجير والفقر والعوز، والتعرض للاعتداء والعنف الجسدي والمعنوي وانتهاك كرامتها وأوثنتها، بل وضعتها ظروف اللجوء في أجواء من الابتزاز والاستغلال البشع، علاوة على ذلك، فإن وضع المرأة السورية يزداد سوءاً وتردياً في المناطق، التي تسمى بالمحرومة بحسب التصنيف السياسي والإعلامي، تحت ظل فتاوى رجال دين وتشريعاتهم التي طالت المرأة ولياسها وسلوكها وحياتها، حيث تعرضت لأشكال جديدة من العنف إضافة إلى الاكراهات التي مارسها الجماعات المسلحة التكفيرية وما يسمى ب”قضاءها ومحاكمها الشرعية”، والتي سعت إلى فرض بعض الأنساق الثقافية المختلفة والهمجية بحق المرأة، وانزلت المرأة إلى مراتب دون مستوى البشر، مقيدة حريتها بشكل كامل، وموجهة الأجيال الصاعدة نحو ثقافة تضع المرأة في مكانة دونية قد تصل حد جعلها سلعة تباع وتشترى ويرسم مصيرها من دون الاكتراث بكيانها الإنساني.

وان مصطلح العنف ضد المرأة يندرج تحته مختلف ألوان التمييز وجميع الانتهاكات التي تطال شخص المرأة. والتمييز والعنف مصطلحان يسميان القمع والاضطهاد بحق المرأة في الصكوك الدولية وفي الاتفاقيات والتشريعات والبروتوكولات الملحقة الدولية المتعلقة بحقوق المرأة التي صدقت عليها غالبية دول العالم، وفي جميع أدبيات حقوق الانسان. ومع تصاعد التمييز والاضطهاد وتعدد أشكاله الواقعة على النساء في سورية، فإننا نذكر بضرورة استمرار النضال من أجل وقف جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة سواء كان قانونياً أم مجتمعياً أم اقتصادياً، وبضرورة العمل المتواصل من أجل تغيير جميع القوانين التمييزية ضد المرأة في قانون الأحوال الشخصية والجنسية والعقوبات، وسن التشريعات والأنظمة العصرية التي تحد من اضطهاد ومنع المرأة من القيام بمهامها ووظائفها، بما في ذلك نيل وممارسة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، جنباً إلى جنب مع الرجل، وبما يتفق مع إمكانياتها وخصائصها الإنسانية، التي أكدت عليها التعاليم والمثل الدينية والمبادئ والمفاهيم الأخلاقية، والقيم والمعايير الكونية، والقوانين والتشريعات العالمية الإنسانية. ولا بد لنا من الإشارة الهامة، الى ان المرأة السورية شاركت في الحراك السلمي منذ آذار 2011، وخرجت إلى جانب الرجل في شوارع ومدن سوريا للمطالبة ببلد حر وحياة كريمة. ولم يكن لهذا الحراك الشعبي أن يستمر لولا دور المرأة فيه، رغم تنوع وكثرة الشعارات التي رفعها الحراك السلمي، إلا أنها خلقت من المطالبة بحقوق المرأة أو كادت. وتعرضت المرأة لما تعرض له الرجل في سوريا، من جميع أنواع الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة، بما فيها الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والاعتداءات الجنسية والقتل، بل أيضاً أصبحت هدفاً لجميع الاطراف. لقد تفاوتت مدى الحريات الممنوحة للمرأة في سوريا قبل 2011 لعدة اعتبارات من بينها الانتماء الديني أو القومي، من بينها الحق في التعليم، وحرية اختيار الزوج بغض النظر عن انتمائه الديني وغير ذلك. لم تختلف كثيراً هذه الاعتبارات بعد 2011، إلا أنها أصبحت أكثر غياباً في ظل الوضع الكارثي في سوريا، بحيث تحولت الأولويات إلى البقاء على قيد الحياة، والحصول على الطعام والدواء. وتشير الى ان الدستور السوري الصادر عام 2012 يضم مادتين متعلقين بالمرأة: المادة 23: “توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع”.

المادة 33: البند 3: “المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة”.

إلا أن التناقضات في الدستور السوري بما يخص المرأة وتحفظات ال حكومة السورية على “اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة” (سيداو)، يجعل المادتين في الدستور السوري بلا فعالية، وغير قابلة للتطبيق بحكم الدستور

السوري ذاته، إضافة الى تحفظات الحكومة السورية على الاتفاقية:

المادة 9 البند 2: "تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"، حيث رفضت منح المرأة حقاً متساوياً كالرجل في منح الجنسية لأطفالها.

المادة 15 البند 4: "تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم". رفضت منح المرأة حق اختيار مكان سكنها وإقامتها.

المادة 16 الفقرات: "نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه"، "نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول"، "نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول"، "نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل"، "لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً".

والمادة 29 التي تلزم الدولة الطرف في الاتفاقية بتنفيذ تعهداتها: "يعرض للتحكيم أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم تتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة".

حيث ان هذه التحفظات تفرغ الاتفاقية من هدفها الأساسي في المساواة الكاملة مع الرجل، وتخول الحكومة السورية بعدم الالتزام بتطبيق البنود التي تحفظت عليها، رغم الإعلان في الدستور على المساواة بين المواطنين جميعاً، وعدم التعارض مع القوانين الأخرى كالقانون المدني وقانون العمل، اللذان يعطيان المرأة حقوق المواطنة الكاملة، كالرجل تماماً، لكن القوانين السورية، على اختلاف مرجعياتها المذهبية والمدنية، تفقر إلى نصوص وآليات تحمي النساء من العنف.

إننا في الهيئات الحقوقية الموقعة ادناه، نتقدم بالتهاني المباركة لجميع نساء العالم، ونحيي نضالات الحركة النسائية المحلية والعالمية، ونعبر عن تضامننا الكامل والصادق مع جميع النساء، ونؤكد ان كل يوم وكل عام هو للنساء السوريات، فلا معبر للسلام والى إرادة وحقوق المرأة في سورية. وإننا ندعو إلى التعاون الوثيق بين المنظمات النسائية في سورية وبينها وبين منظمات حقوق الإنسان في سورية وارتفاع سوية التعاون باتجاه التنسيق بشكل أكبر بما يخدم العمل الحقوقي والديمقراطي في سورية. وإذ نتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضى من المواطنين السوريين، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والقتل والاعتقال والاختفاء القسري أياً كانت مصادرها ومبرراتها. فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع الضحايا من النساء، سواء من تعرضن للاعتقال التعسفي أو للاختطاف والاختفاء القسري أو للاجئيات وممن تعرضن للاغتصاب أو لأي نوع من أنواع العنف والاذية والضرر، والنساء الجرحى، ومع أسر الضحايا اللواتي تم اغتيالهن وقتلهن. وإننا ندعو للعمل على:

1. الاستمرار بإيقاف العمليات القتالية، والشروع الفعلي والعملية بالحل السياسي السلمي.
2. الوقف الفوري لكافة الممارسات العنصرية والقمعية التي تعتمد أساليب التطهير العرقي بحق جميع المكونات السورية.
3. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات
4. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والأطفال، أياً تكن الجهات الخاطفة.
5. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى إلى نشوء ملفا واسعاً جداً يخص المفقودين السوريين.
6. العمل الشعبي والحقوقى من كافة مكونات المجتمع السوري، وخصوصاً في المناطق ذات التنوعات القومية والإثنية والثقافية، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف من أجل إفراغ بعض المناطق من بعض الفئات السكانية المختلفة، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتينيه تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.
7. إيجاد البيات مناسبة وفعالة وجادة وإنسانية وغير منحازة سياسياً تكفل بالتنصدي الجذري للهجمات القاسية والعشوائية التي يتعرض لها المدنيون من أطراف الحرب في سورية.
8. تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
9. ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساواة وعدم الإفلات من العقاب، كونها السبل الأساسية التي تفتح الطرق السلمية لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية، مما يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين إلى المحاكم الوطنية والدولية.
10. وكون المشكلة الكردية في سورية هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ورمزاً أساسياً للسلم الأهلي والتعايش المشترك، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق الفردية والاجتماعية لجميع المكونات السورية، وفي مقدمتها الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة.

11. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال السلمي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء
- وفي مناخ مستقبلي آمن لكل سورية، فإننا نؤكد على أهمية العمل من أجل:
- إلغاء تحفظات الحكومة السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل القوانين والتشريعات السورية بما يتلاءم مع بنود الاتفاقية كلها
 - إيجاد مادة في الدستور السوري تنص صراحة على عدم التمييز ضد المرأة، والبدء في الإعداد لمشروع قانون خاص بمنع التمييز على أساس الجنس، وسن تشريع خاص بالعنف المنزلي يتضمن توصيفا لجميع أشكاله وعقوبات مشددة ضد مرتكبيه وخلق آليات لتنفيذها
 - مواصلة القوانين والتشريعات السورية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتحديد اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها سورية وإلغاء كافة المواد المشجعة على ممارسة العنف والجريمة بحق المرأة وخصوصا في قانون العقوبات السوري
 - القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها بما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية، وتمكينها من منح جنسيتها لأطفالها واسرتها.
 - إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي عام 1962 وتداعياته والذي بموجبه جرد الآلاف من المواطنين والمواطنات الأكراد من الجنسية مما جعل المرأة ضحية لهذا الإجراء وتداعياته
 - وضع استراتيجية حقيقية من أجل مناهضة العنف ضد النساء ووضع كافة الوسائل الكفيلة بتنفيذها وإشراك المنظمات غير الحكومية في إقرارها وتنفيذها وتقييمها
 - إنشاء الآليات اللازمة الفعالة لتحقيق المشاركة المكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة وتمكين المرأة من التعبير عن شواغلها واحتياجاتها
 - التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة مع إيلاء أهمية عليا للقضاء على الفقر والأمية واعتلال الصحة في صفوف النساء، وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب والتأهيل وكل ما من شأنه زيادة الفرص أمام النساء في العمل وتبوء مراكز صنع القرار.
 - العمل من أجل توفير حماية قانونية للنساء في حال تعرضهن للتمييز أو العنف الجسدي والجنسي في أماكن العمل أو في المنازل والعمل على إدماج اتفاقية سيداو في قوانين الأحوال الشخصية السورية، ووضع قوانين صارمة لحماية المرأة والطفل واعتبار العنف الأسري جريمة يعاقب عليها القانون
 - تنقية المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية من الصور النمطية للمرأة، وتشجيع وتقديم الدعم لإعطاء صورة أكثر حضارية للمرأة كونها مواطنة فاعلة ومشاركة في صياغة مستقبل البلاد
 - بلورة سياسات سورية جديدة وإلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعينة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والبدائية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل امن وديمقراطي.

دمشق في 25\11\2022

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية، الموقعة:

- (1) الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
- (2) شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئة نسوية سورية و72 شخصية نسائية مستقلة سورية)
- (3) التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
- (4) الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
- (5) التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
- (6) رابطة حرية المرأة في سورية
- (7) المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
- (8) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
- (9) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
- (10) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
- (11) منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف
- (12) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
- (13) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
- (14) مركز عدل لحقوق الإنسان
- (15) المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
- (16) المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- (17) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

- 18) جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
- 19) المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
- 20) التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
- 21) المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
- 22) المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
- 23) المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
- 24) مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
- 25) منظمة كسكائي للحماية البيئية
- 26) اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
- 27) رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
- 28) التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
- 29) جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
- 30) جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
- 31) المؤسسة السورية لرعاية حقوق الارامل والأيتام
- 32) التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
- 33) مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
- 34) اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
- 35) مركز شهباء للإعلام الرقمي
- 36) مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
- 37) المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية
- 38) سوريون من اجل الديمقراطية
- 39) المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
- 40) مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار
- 41) مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
- 42) رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
- 43) الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
- 44) مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان
- 45) رابطة الشام للصحفيين الاحرار
- 46) المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
- 47) الرابطة السورية للحرية والإنصاف
- 48) المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
- 49) مركز ايبل للدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
- 50) المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
- 51) المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
- 52) الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
- 53) المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
- 54) المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
- 55) سوريون يدا بيد
- 56) جمعية نارينا للطفولة والشباب
- 57) المركز السوري لحقوق السكن
- 58) المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Scrsia)
- 59) المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
- 60) جمعية الاعلاميات السوريات
- 61) المركز الكردي السوري للتوثيق
- 62) المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
- 63) مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
- 64) منظمة تمكين المرأة في سورية
- 65) مؤسسة زونيبا للتنمية
- 66) مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان
- 67) اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
- 68) الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
- 69) المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
- 70) المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
- 71) جمعية ايبل للإعلاميين السوريين الاحرار
- 72) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
- 73) الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.

- 74) المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
- 75) مركز الميراث المناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
- 76) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
- 77) المركز السوري لمراقبة الانتخابات
- 78) الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
- 79) مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
- 80) المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
- 81) المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
- 82) اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
- 83) المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
- 84) شبكة أكاميا للعدالة
- 85) المنتدى السوري للحقيقة والانصاف
- 86) المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
- 87) المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
- 88) منظمة صحفيون بلا صحف
- 89) اللجنة السورية للحقوق البيئية
- 90) المركز السوري لاستقلال القضاء
- 91) المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
- 92) المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

بيان حقوقي مشترك ادانة واستنكار للاعتداءات التركية والمستمرة بهمجيتها على أهلنا في عدة مناطق في شمال وشرق سورية

الإثنين، 21 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2022

بيان حقوقي مشترك ادانة واستنكار للاعتداءات التركية
والمستمرة بهمجيتها على أهلنا في عدة مناطق في شمال وشرق
سورية

الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان والمنظمات
والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية،
الموقعة ادناه، تلقينا ببالغ القلق والاستنكار، الانباء المدانة عن
الاعتداءات التركية المتواصلة على الأراضي السورية، وكان
آخرها منذ منتصف ليل الاحد 2022\10\20 وحتى الان، فقد
نذ العدوان التركي والفصائل المعارضة السورية المتعاونة
معهم، عدوانهم اللاإنساني مستعملين مختلف صنوف الأسلحة
الجوية والأسلحة الثقيلة من المدافع والرشاشات والصواريخ
والطائرات المسيرة، على طول الحدود السورية مع تركيا، في
عملية عسكرية همجية، سموها : المخلب-السيف، على شمالي سوريا والعراق، وكان العدوان على المناطق والقرى التالية:



- مركز مدينة كوباني (عين العرب) وريفها.
- غابة كوباني وطريق جرابلس في الطرف الغربي للمدينة
- جبل مشنتور في الطرف الجنوبي لمدينة كوباني (عين العرب)
- حي كانيا كوردا
- قرية حلنج -قرية قرموغ، في الريف الشرقي لكوباني (عين العرب).
- قرية أشمة بريف مدينة كوباني (عين العرب)
- التدمير الكامل لمستشفى الكورونا في كوباني (عين العرب).
- قرى: ببلونية وكفر أنطون والشيخ عيسى والمالكية وقرية عقيبه والزيارة ودير جمال وكفر أنطون وصوغانكة وبينه،
ومحيط مدينة الشهداء.
- قرى: عين دقنه – مرعناز – محيط مطار منغ، مع محيط تل رفعت
- قلعة شوارغة في ناحية شرا بمدينة عفرين.
- محيط مدينة منبج في قرى: المحسنلي والجرادة والهوشرية والجات
- مزارع أم الحوش ورادار الشعالة والمديونة، وحربل بمحيط مارع بريف حلب الشمالي
- محيط اعزاز وريفها.

- بلدة الشيوخ شرقي حلب
- صومعة ظهر العرب شمال شرق ناحية زركان في مدينة الحسكة.
- المنطقة الواقعة بين قرينتي كرك ندال و"تل بقل" التابعة لمنطقة الكوجرات في ناحية ديرك (المالكية)، عقب القصف الأول توجه مواطنو ناحية ديرك نحو المكان المستهدف لتعود طائرات جيش الاحتلال التركي وتقصف المكان مرة أخرى.
- تلة جلة في قرية تل شيه في منطقة برأف بناحية ديرك.
- محيط ناحية الدرباسية
- قرينتي الكوزلية وتل اللبن جنوب غرب ناحية تل تمر بمحاذاة الطريق الدول M4 بالمدفعية الثقيلة.
- قرية تل حرمل شمال ناحية زركان في مدينة الحسكة.
- قرية قزعلي في الريف الغربي لمدينة كري سبي (تل ابيض).

ووفقا لمصادر اعلامية متطابقة، فقد أسفر هذا الاعتداء التركي الإرهابي إضافة الى المتعاونين معه من المعارضة السورية المسلحة، عن مقتل عدد من المواطنين المدنيين والعسكريين السوريين حوالي 25 شخصا ، وإصابة عدد اخر من المواطنين المدنيين ما يقارب الـ 30 شخصا ، بجروح متفاوتة، بينهم حالات حرجة ، كما اسفرت هذه الاعتداءات الإرهابية الى نشوب الحرائق وتصاعد أسنة اللهب والدخان بمناطق الاعتداءات، وإلحاق الأضرار المادية الكبيرة بعدد من المباني السكنية ومن المتاجر والمحلات والسيارات، وذلك من شدة القصف وقوة الانفجارات.

، وفيما يلي أسماء بعض الضحايا القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين السوريين، الذين توصلنا إليهم حتى الان:
بعض أسماء الضحايا من المدنيين والعسكريين:

- هدية عبد الله
- دنيا هوكر
- جيجك هاروني
- المراسل الصحفي لوكالة انباء هاوار: عصام عبد الله
- حسين علي
- هلال قاسم
- عبيد خالد
- محمود علي
- مازن أوسي
- محمود حسن ابو نهاد
- فايز عبد الله
- خالد زوبع اوسو
- نوري جفتجي
- حسين خلنو
- نذير أبو جويل
- هلال نواف
- حسين يوسف إبراهيم
- العسكري حسن بارودي
- العسكري عمر علي حديد
- العسكري محمود قادري
- العسكري أحمد نجم
- العسكري خالد طقطق
- العسكري حيدر ناظم يوسف
- العسكري مجد أسماعيل.
- العسكري أكرم سليمان
- العسكري محمد رفاعي
- العسكري رعد الزعران

بعض أسماء الضحايا الجرحى من المدنيين والعسكريين:

- فاطمة المحمد
- هيفاء العلي
- ليلى خليل
- باران عثمان
- سكينه إسماعيل
- منصور رستم
- رامي حمو
- حميد العبد الله
- فريد كنو

- عيسى السمعو
- مراسل فضائية ستيرك الإعلامي: محمد جرادة
- العسكري وليد نزار الشيخ
- العسكري ريان إبراهيم العزيز
- العسكري غيث يونس ديب
- العسكري مصطفى البدر
- العسكري محمد حسين محمد
- العسكري صادق شحادة خلف

اننا في الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان والمنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة ادناه ، اذ نتقدم باحر التعازي القلبية، الى ذوي الضحايا المدنيين والعسكريين ، الذين قضوا نتيجة الجرائم العدوانية التركية والمتواصلة والمرتكبة ، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ونسجل إدانتنا واستنكارنا لجميع الاعتداءات على السيادة السورية والاراضي السورية وعلى المواطنين السوريين ، ونشير الى رسوخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والذي ورد في نص ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على تأكيد ذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، نورد منها: القرار /2131/كانون الأول 1965، حول (إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها) ، وكذلك في القرار /2625\ تشرين الأول 1970 حول (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية ، والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) والذي يعتبر الحرص على ضمان تطبيق تلك المبادئ على أفضل وجه في المجتمع الدولي، وتدوينها وإيمانها التدريجي ، من شأنه تعزيز تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وكذلك في القرار /2734/ كانون الأول 1970 (الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي) ، والدعوة الى الاستفادة الكاملة من الوسائل، والطرق التي ينص عليها الميثاق ، لتسوية أي نزاع ، أو أية محاولة يكون من شأنها استمرارها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر ، والقرار /3314/عام1974 ، بشأن تعريف العدوان حيث بينت المادة الأولى ، بما يعني إن كل استخدام للقوة المسلحة ، من قبل دولة ما ، ضد سيادة دولة أخرى ، أو سلامتها الإقليمية ، أو استقلالها ، يعتبر عدواناً، والقرار /155/32/ كانون الأول 1977 . (إعلان تعميم، وتدعيم الانفراج الدولي) ، والقرار /103/39// في 9 كانون الأول 1981. (إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول) .

واننا نعتبر هذه الجريمة المستمرة استكمالاً وتواصلًا لمسار دوامة العنف الدموية وما ارتكب من الجرائم الوحشية بحق جميع المواطنين السوريين، ونؤكد من جديد على تخوفاتنا المشروعة على المواطنين السوريين ضحية الصراعات والحروب الكارثية وتصفية الحسابات الدولية على الاراضي السورية، وثمنها الغالي جدا المدفوع من دماء وحياة وامان السوريين. واذ نعتبر هذا العدوان الصريح على سورية والمواطنين السوريين، جريمة بحق الإنسانية، ترتقي الى مصافي الجرائم الجنائية والتي يتوجب معاقبة مرتكبيها أياً كانوا، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه كل الاعتداءات والمجازر والجرائم التي تعرض لها السوريون ومحاسبة مرتكبيها. ونتوجه الى مجلس حقوق الانسان الدولي من أجل تحمل مسؤولياته التاريخية وللقيام بدوره أمام هذه الحالة الكارثية والدموية المستمرة على الاراضي السورية، ولكي يقوم مجلس حقوق الانسان الدولي بدور أكثر فعالية أمام هذه المشاهد الدامية المتواصلة على الاراضي السورية. وندعو كافة المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، أن تقف أمام مسؤولياتها التاريخية أمام الأحداث في سورية، والتي هي الآن في خضم الحروب المتعددة على اراضيها، والسلم الأهلي بات فيها مهدداً بعد أن تمت إراقة الدماء، وهذا التدهور لن يضر في سورية وحدها بل بجميع شعوب ودول المنطقة، ونتوجه الى الأمم المتحدة والى أعضاء مجلس الامن الدائمين والى جميع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان، من اجل:

1. ممارسة كافة الضغوط الجدية والفعالة، الدولية والإقليمية على الحكومة التركية المحتلة، من اجل إيقاف عدوانها اليومي على الشمال والشمال الشرقي السوري.
2. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية والمتعاونين معهم، من جميع الأراضي السورية في الشمال والشمال الشرقي السوري، والتي تدخلت بها واحتلتها.
3. فضح مخاطر الاحتلال التركي وعدوانه وما نجم عن العمليات العسكرية التركية من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.
4. ممارسة مختلف الضغوط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من اجل إيقاف استهدافهم للمدنيين والكنائس ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.
5. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الانسان وحقوق المرأة في سورية، تقوم بالكشف عن جميع الانتهاكات التي تم ارتكابها منذ بدء التدخلات التركية في سورية وحتى الآن، وعن المسؤولين من قوى الاحتلال الذين تسببوا بوقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، من اجل أحالتهم إلى القضاء المحلي والإقليمي والدولي ومحاسبتهم.
6. دعوة المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من اجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المحتلة التركية منذ بدء العدوان التركي وحتى الآن، من اجل بناء ملفاً قانونياً يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا اترك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه الانتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتسدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والعدل الدولية.
7. دعوة مجلس الامن الدولي الى عقد جلسة طارئة من اجل الادانة الدولية للعدوان التركي على الأراضي السورية والمطالبة والضغط من اجل إيقاف الفوري لهذا العدوان.

8. دعوة الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية لمدن وقرى الشمال والشمال الشرقي السوري المنكوبة وللأهالي المهجرين، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
9. العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الاصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

دمشق في تاريخ 2022\11\21

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:

- 1) الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
- 2) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
- 3) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
- 4) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
- 5) منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف
- 6) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
- 7) التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
- 8) الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
- 9) شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئة نسوية سورية و 72 شخصية نسائية مستقلة سورية)
- 10) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
- 11) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
- 12) التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
- 13) المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
- 14) جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
- 15) المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
- 16) المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
- 17) المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
- 18) مركز عدل لحقوق الانسان
- 19) المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان
- 20) المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- 21) مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
- 22) منظمة كسكائي للحماية البيئية
- 23) اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
- 24) رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
- 25) التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
- 26) جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
- 27) جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
- 28) المؤسسة السورية لرعاية حقوق الازامل والأيتام
- 29) التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
- 30) التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
- 31) مركز شهباء للإعلام الرقمي
- 32) مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
- 33) المنظمة الشعبية لمساندة الأعمار في سورية
- 34) سوريون من أجل الديمقراطية
- 35) رابطة حرية المرأة في سورية
- 36) مركز بالمير لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
- 37) اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
- 38) المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
- 39) المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
- 40) مؤسسة الشام لدعم قضايا الأعمار
- 41) مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
- 42) رابطة الحقوقيين السوريين من أجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
- 43) الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
- 44) مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان

- 45) رابطة الشام للصحفيين الاحرار
- 46) المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
- 47) الرابطة السورية للحرية والإنصاف
- 48) المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
- 49) مركز ايلا لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
- 50) المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
- 51) المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
- 52) الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
- 53) المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
- 54) مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
- 55) المنتدى السوري للحقيقة والإنصاف
- 56) المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
- 57) المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
- 58) المنظمة السورية للتنمية الشبابية وتمكين المجتمعي
- 59) اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
- 60) المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
- 61) المركز السوري لاستقلال القضاء
- 62) المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
- 63) المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- 64) مركز أوجاريت للتدريب وحقوق الإنسان
- 65) منظمة تمكين المرأة في سورية
- 66) شبكة أفاميا للعدالة
- 67) اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
- 68) الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
- 69) المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
- 70) المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
- 71) المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
- 72) منظمة صحفيون بلا صحف
- 73) اللجنة السورية للحقوق البيئية
- 74) المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
- 75) المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
- 76) سوريون يدا بيد
- 77) جمعية نارينا للطفولة والشباب
- 78) المركز السوري لحقوق السكن
- 79) المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Scrsia)
- 80) المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
- 81) جمعية الاعلاميات السوريات
- 82) المركز الكردي السوري للتوثيق
- 83) مؤسسة زنوبيا للتنمية
- 84) الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
- 85) المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
- 86) مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
- 87) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
- 88) المركز السوري لمراقبة الانتخابات
- 89) الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
- 90) مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
- 91) جمعية ايلا للإعلاميين السوريين الاحرار
- 92) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

نداء حقوقي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للطفل 2022 لنعمل معا من اجل بناء مستقبل آمن ومزدهر لكل

الأطفال السوريين

الأحد، 20 تشرين الثاني(نوفمبر)، 2022

نداء حقوقي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للطفل 2022

لنعمل معا

من اجل بناء مستقبل آمن ومزدهر لكل الأطفال السوريين



اننا في الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، وبالمشاركة مع أطفال العالم وجميع المدافعين عن حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الانسان، نحيا احتفال العالم بالذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل عام 2022 تحت شعار: نحو مستقبل أفضل لجميع الأطفال، حيث ان الاتفاقية تؤكد على الحقوق الأساسية للطفل في كل مكان وزمان.

وقد نالت هذه الاتفاقية التصديق عليها في معظم أنحاء العالم، بعد أن أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 20

تشرين الثاني 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990 وتتألف الاتفاقية من ديباجة وأربعة وخمسون مادة وتحدد الطفل على أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وترتكز على المبادئ الأساسية التالية:

– مبدأ عدم التمييز بين الأطفال المادة 2 (بسبب الجنس، اللون، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي أو الأثني أو الاجتماعي....).

– مبدأ مصلحة الطفل الفضلى للأطفال المادة 3 (في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى..)

– مبدأ حق الطفل بالبقاء والنماء المادة 6 (لكل طفل حق الحياة والنمو..)

– مبدأ حق الطفل بالمشاركة المادة 12 (حق الطفل بالتعبير عن آراءه بحرية في المسائل التي تخص...).

– الجزء الرئيسي في الاتفاقية من المادة 1 الى المادة 41 يتعلق بالحقوق الأساسية الواجب تمتع الطفل بها وهي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدابير الواجب اتخاذها في سبيل الوصول إلى تلك الحقوق.

– المواد من 42 إلى 54 تتعلق بآليات أعمال الاتفاقية لناحية نشرها بشكل واسع بين الكبار والصغار وكذلك تأسيس لجنة حقوق الطفل للأمم المتحدة وآليات عمل اللجنة وكيفية انتخاب الأعضاء. ويكون عمل اللجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية كما وتقديم تقارير دورية حول ما تم تنفيذه من الاتفاقية يكون التقرير الأول في غضون السنتين منذ بدء نفاذ الاتفاقية وبعدها مرة كل خمس سنوات.

وقد سبق يوم الطفل العالمي، وتلاه العديد من الاتفاقيات الدولية التي أقرت حقوق الأطفال في عدة دول، ونصت الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية بخصوص حقوق الطفل على مبادئ أساسية للحفاظ على حقوق الأطفال، ومنها:

• حقه في أن يكون له اسم وجنسية منذ لحظة الولادة، فلا يجوز أن يولد طفل بدون اسم أو جنسية.

• يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يتم تأهيلهم للنمو بشكل صحي.

• ضمان حقه الكامل في الغذاء والخدمات الصحية والمأوى، حيث تلتزم الدول تجاه الأطفال بتوفير تلك الخدمات.

• ضرورة أن يتمتع الطفل بالحب والتفاهم من جانب عائلته ولذلك فيحظر أن يتم منع الطفل عن أمه إلا في الحالات الخاصة التي ينص عليها في القوانين الداخلية للدول.

• تلتزم الدول بالعناية بالأطفال المحرومين من عائلتهم لأي سبب من الأسباب ونشأتهم نشأة سليمة تحفظ لهم حقوقهم الكاملة.

• تلتزم الدولة بتعليم الأطفال وذلك بجعل التعليم مجاني للجميع على الأقل في المرحلة الابتدائية.

• يجب حماية الأطفال من القسوة والإهمال والاستغلال بكافة أشكاله مثل أن يتم إجبارهم على العمل أو العمل في الأماكن التي قد تسبب خطورة على صحته وحياته والتي من الممكن أن تؤدي إلى عرقلة نموه العقلي والخلفي والجسدي، لذلك فإن العديد من الدول تضع قوانين تحظر تشغيل الأطفال واستغلالهم لحماية حقوقهم في التنشئة.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفولة هذا العام، فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع أطفال العالم ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بشكل عام، ومع الطفل السوري بشكل خاص، حيث تعرض الى حجم هائل من المعاناة والالام، بسبب الاحداث

الكارثية العنيفة التي اصابت كل سورية منذ عام 2011، وحتى الآن، فكان منهم القتلى والجرحى واللاجئين والفارين من الاماكن المتوترة والمشردين بدون مأوى واحيانا بدون أولياء امورهم، واحيانا تم استغلالهم من قبل بعض اطراف النزاع من

أصحاب الدعاوات التكفيرية والجهادية الإرهابية، وكذلك تم استغلالهم اقتصاديا وتمت المتاجرة بأجسادهم، علاوة على

تعرض الأطفال السوريين الى كافة اشكال العنف: من العنف الجسدي إلى الاقتصادي والنفسي والإهمال ونقص الرعاية، وانتهاء بالعنف الجنسي، في الأسرة كما في المدرسة والشارع، اضافة للاعتداءات الجنسية، لا يوجد أرقام دقيقة لحالات

العنف ضد الأطفال في سورية.

ونتيجة استمرار مناخات الحرب على الأراضي السورية فهناك غياب شبه تام للإحصائيات الدقيقة، حول تقدير عدد الأطفال العاملين في سورية، والقطاعات المتواجدين فيها، وغياب المؤشرات التي تبين واقع الرعاية الصحية والواقع التعليمي للطفل

في سورية.

واننا في الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ نهني جميع الأطفال في سورية والعالم بهذه المناسبة الجليبة، فإننا نؤكد على التوصيات التالية:

1- ضرورة استصدار قانون خاص بالطفل في سورية، على أن يكون جزءا من قانون الأسرة.

2- ضرورة استصدار التشريع الذي ينص على رفع سن الزواج للإناث إلى 18 سنة.

3- ضرورة إعادة النظر بالتحفظ على اتفاقية حقوق الطفل، الوارد في المادة 14 من الاتفاقية التي تتسجم أصلا مع كافة الأديان التي تعتبر أن الانتماء إلى دين ما هو خيار شخصي.

- 4- منع استخدام وتشغيل الأطفال، وخاصة تلك الأعمال التي تستوجب من الطفل العمل حتى ساعات متأخرة من الليل (كمحلات الألبسة) والأعمال التي تحتاج إلى قوة بدنية (محلات الحدادة والنجارة) وغيرها من الأعمال التي تحاول استخدام الأطفال كونهم أصحاب يد عاملة رخيصة أو شبه مجانية، ومراقبة مدى تنفيذ ذلك.
- 5- حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي تتطلب قانونا يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم والاضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. مع ضرورة فرض حد أدنى لسن التشغيل.
- 6- إتاحة الحرية الكاملة للطفل في التعبير عن آرائه وأفكاره، لفتح الطريق أمام أفكار إبداعية تناسب الطفل.
- 7- نشر اتفاقية الطفل وطرق تطبيقها، عبر إقامة المحاضرات الدورية والمنتالية في المدارس والهيئات الإعلامية المرئية والمسموعة ضمن برامج منظمة ودورية، وصولا إلى تعريف الأهل والأطفال معا بحقوقهم وواجباتهم.
- 8- التأكيد على التعليم الإلزامي للأطفال ومتابعة الزاميته في الأماكن والقرى النائية وخاصة للإناث، على الاقتصار إلزامية التعليم على المرحلة الأساسية فقط، بل تمتد لتشمل المرحلة الإعدادية وخاصة للإناث، للحيلولة دون حدوث التسرب من المدارس أو ترك المدرسة للعمل في الأرض أو للزواج.
- 9- التأكيد على إلزامية التعليم للمعوقين والفتيات، ومنع التمييز بين الذكور والإناث من الأطفال، والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية المسؤولة والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى كل طفل ومعاق أينما تواجد، وتقديم الخدمات الملائمة له. وتأمين الموارد المالية للأسر غير القادرة على تلبية مستلزمات هؤلاء الأطفال.
- 10- نشر التوعية بين أهالي الأطفال المعوقين وضحايا ومصابي الحروب، حول أفضل الأساليب للتعامل مع أطفالهم. ومن أجل بناء طفولة مستقبلية آمنة ومزدهرة، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من أجل العمل على:
- 1) العمل الجاد بشكل جاد وفعلي من أجل سيادة الحل السياسي السلمي، ومن أجل الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والقتل ونزيف الدم على الأراضي السورية، أي كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وأي كانت أشكاله دعمه ومبرراته.
- 2) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وكافة المختطفين أي تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المفقودين.
- 3) العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين أي تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المجهولي المصير.
- 4) الوقف الفوري لكل أشكال التجنيد العسكري بحق الأطفال السوريين، وتسريح من تم استغلالهم عسكريا، من أجل إعادة تأهيلهم وادماجهم بالمجتمع، وممارسة حقوقهم لطبيعية والإنسانية.
- 5) تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحيدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، تقوم بالكشف عن كل من ساهم بتجنيد الأطفال في سورية، واستغلالهم جسديا وجنسيا، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.
- 6) تعزيز ونشر ثقافة العدالة والقانون والحقوق المدنية والسعي الجدي لتكريس سيادة القانون والمساواة والعدالة لممارسة الحقوق المدنية في المجتمع، والعمل من أجل تفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة.
- 7) ترويج وتكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية وتفعيلها ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان والتعرف على الحقوق والواجبات وعلاقة الحاكم والمحكوم، وبما يساهم فعليا بوحدة المجتمع وصيانتته وتقديمه
- 8) العمل من أجل تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، كونها تفتح الطرق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية.
- 9) دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة السلام في سورية وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ المصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سورية المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين، وبالتالي ضمان حقوق الجميع وإلغاء كافة السياسات التمييزية وإزالة أثارها ونتائجها وضمان حق المشاركة السياسية بشكل متساو.
- 10) ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للأكراد، ورفع الظلم عن كاهلهم وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا.
- 11) تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
- 12) دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة ما بعد الحرب وبناء السلام ومن أجل تعزيزه، وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية او طائفية او قومية او بسبب الجنس واللون او لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو.
- 13) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السليمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

- المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:
- (1) الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
 - (2) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
 - (3) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
 - (4) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
 - (5) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
 - (6) منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف
 - (7) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
 - (8) التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (نقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
 - (9) الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
 - (10) شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئة نسوية سورية و 72 شخصية نسائية مستقلة سورية)
 - (11) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
 - (12) جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
 - (13) المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
 - (14) التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
 - (15) المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
 - (16) المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
 - (17) المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
 - (18) مركز عدل لحقوق الإنسان
 - (19) المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان
 - (20) المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
 - (21) مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
 - (22) منظمة كسكائي للحماية البيئية
 - (23) اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
 - (24) رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
 - (25) التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
 - (26) جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
 - (27) جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
 - (28) المؤسسة السورية لرعاية حقوق الارامل والأيتام
 - (29) التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
 - (30) التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
 - (31) مركز شهباء للإعلام الرقمي
 - (32) مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
 - (33) المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية
 - (34) سوريون من اجل الديمقراطية
 - (35) رابطة حرية المرأة في سورية
 - (36) مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
 - (37) اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
 - (38) المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
 - (39) المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
 - (40) مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار
 - (41) مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
 - (42) رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
 - (43) الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
 - (44) مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان
 - (45) رابطة الشام للصحفيين الاحرار
 - (46) المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
 - (47) الرابطة السورية للحرية والانصاف
 - (48) المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
 - (49) مركز ايبل للدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
 - (50) المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
 - (51) المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
 - (52) الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
 - (53) المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
 - (54) المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية

- 55) سوريون يدا بيد
- 56) جمعية نارينا للطفولة والشباب
- 57) المركز السوري لحقوق السكن
- 58) المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Scrsia)
- 59) المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
- 60) جمعية الاعلاميات السوريات
- 61) المركز الكردي السوري للتوثيق
- 62) مؤسسة زنوبيا للتنمية
- 63) الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
- 64) المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
- 65) مركز بالميرا المناهضة للتمييز بحق الاقليات في سورية
- 66) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
- 67) المركز السوري لمراقبة الانتخابات
- 68) الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
- 69) مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
- 70) المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
- 71) المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
- 72) اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
- 73) المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
- 74) المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
- 75) مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
- 76) منظمة تمكين المرأة في سورية
- 77) شبكة أفايا للعدالة
- 78) اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
- 79) الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
- 80) المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
- 81) المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
- 82) جمعية ايلا للإعلاميين السوريين الاحرار
- 83) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
- 84) المنتدى السوري للحقيقة والانصاف
- 85) المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
- 86) المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
- 87) منظمة صحفيون بلا صفح
- 88) اللجنة السورية للحقوق البيئية
- 89) المركز السوري لاستقلال القضاء
- 90) المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
- 91) المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- 92) مركز أوجاريت للتدريب وحقوق الإنسان
- الهيئة الادارية للفيديالية السورية لحقوق الانسان

بمناسبة اليوم الدولي للتسامح نداء حقوقي مشترك من أجل سيادة الحل السلمي السياسي في سورية

الأربعاء، 16 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2022

بمناسبة اليوم الدولي للتسامح

نداء حقوقي مشترك

من أجل سيادة الحل السلمي السياسي في سورية

تستقبل الفيديالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، اليوم الدولي للتسامح مع مناصري ثقافة التسامح واحترام حقوق الانسان، وأنصار السلم والحرية ضد الحرب وضد العنف والتعصب وثقافة الغاء الآخر وتهميشه وتدمير المختلف، وتحيينها كمناسبة في وجه استمرار الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الصريحة والمستترة على حقوق الانسان الفردية والجماعية، وسياسات التمييز ضد المرأة والطفل وضد الاقليات.

هذا اليوم الذي اعتمده الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الجمعية في باريس في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام في الفترة 25/10 الى 11\16 من عام 1995، وفي عام 1996 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء وفق القرار رقم 51 لسنة 96 إلى الاحتفال باليوم العالمي للتسامح في 16 تشرين الثاني من كل عام وذلك من خلال القيام بأنشطة تؤكد أهمية التسامح بين البشر. جاء القرار في أعقاب إعلان الجمعية العامة عام 1993 بأن يكون

عام 1996 هو عام الأمم المتحدة للتسامح وقد اختير هذا العام بناء على مبادرة من المؤتمر العام لليونسكو في 16 تشرين الثاني لإعلان خطة عمل التسامح، كما صدرت وثيقة أخرى عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بالتزام الأعضاء والحكومات العمل على النهوض برفاهية الإنسان وحرية وتقدمه في كل مكان بتشجيع الحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب باعتبار هذا اليوم من الأيام الإنسانية العالمية لحقوق الإنسان.

وتزامن هذه الذكرى هذا العام 2022 وسورية تعيش أزمة وطنية عاصفة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، حيث إن النزاع الدامي في سورية، منذ عام 2011 أفرز دمارا هائلا في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية

الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، واسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى الى نزوح وفرار لجوء أكثر من ستة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من مليوني لاجئ فروا الى بلدان مجاورة، إضافة الى الآلاف المعتقلين والمختفين قسريا.

لقد ساهمت الاحداث منذ عام 2011 بإشاعة ثقافة الكراهية والعنف والعنصرية والاحتقان الذي تقجر دما وتدميرا، وفقدان الأمل بالمستقبل، الذي أضح لدى مجتمعنا المعيقات البنيوية لثقافة التسامح والسلام والحوار والحق بالاختلاف والتنوع بالمعنى الواسع للكلمة، وماجعل التحديات الحاضرة والمستقبلية أمامنا كسوريين أكثر مأزقيه وإشكالية ومحفوفة بالمخاطر. مازلنا نعتقد بضرورة وأهمية سيادة ثقافة التسامح، في وطننا الحبيب سورية، كحق إنساني وضمنة أساسية تسمح بإشاعة المناخات الضرورية من أجل ممارسة كافة حقوق الانسان الأخرى، ففي ثقافة التسامح تكمن مجموعة من القيم تعتمد في جوهرها على جميع الممارسات وأنماط السلوك التي تؤسس لعلاقات المواطنة والتسامح واللاعنف ضمن البلد الواحد، وتؤسس لعلاقات متوازنة وسلمية يسودها الاحترام المتبادل، بين البلدان والشعوب. ونتيجة للتشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل. ونطالبهم بالعمل الجدي والسريع من أجل المساعدة في التوصل إلى حل سياسي سلمي للارزمة السورية، كذلك فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية السورية، من أجل العمل على:

1. الوقف الفوري لدوامة العنف في سورية، أيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وكافة المختطفين أيا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المفقودين.
3. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب للقادة الحقوقيين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني السوريين حول قيم التسامح ومناهضة ثقافة الكراهية والعملية الديمقراطية في الحياة السياسية في سورية المستقبل على أساس الوحدة الوطنية.
4. عدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية او طائفية او قومية او بسبب الجنس واللون او لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو
5. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
6. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق 2022\11\16

7. المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:
7. الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
8. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).
9. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).
10. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية
11. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (الراصد).
12. منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف
13. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية
14. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
15. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
16. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63هيئة نسوية سورية و72شخصية نسائية مستقلة سورية)



17. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
18. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
19. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
20. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
21. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
22. المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
23. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
24. مركز عدل لحقوق الانسان
25. المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان
26. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
27. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
28. منظمة كسكائي للحماية البيئية
29. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
30. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
31. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
32. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
33. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
34. المؤسسة السورية لرعاية حقوق الارامل والأيتام
35. التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
36. التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
37. مركز شهباء للإعلام الرقمي
38. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
39. المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية
40. سوريون من اجل الديمقراطية
41. رابطة حرية المرأة في سورية
42. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
43. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
44. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
45. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
46. مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار
47. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
48. رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
49. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
50. مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان
51. رابطة الشام للصحفيين الاحرار
52. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
53. الرابطة السورية للحرية والانصاف
54. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
55. مركز ايبلأ لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
56. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
57. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
58. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
59. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
60. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
61. سوريون يدا بيد
62. جمعية نارينا للطفولة والشباب
63. المركز السوري لحقوق السكن
64. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Scrsia)
65. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
66. جمعية الاعلاميات السوريات
67. مؤسسة زونبيا للتنمية
68. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
69. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
70. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
71. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
72. المركز السوري لمراقبة الانتخابات

73. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
74. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
75. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
76. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
77. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
78. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
79. منظمة تمكين المرأة في سورية
80. شبكة ألاميا للعدالة
81. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
82. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
83. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
84. جمعية ايبلا للإعلاميين السوريين الاحرار
85. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
86. المنتدى السوري للحقيقة والانصاف
87. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
88. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
89. المركز الكردي السوري للتوثيق
90. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
91. منظمة صحفيون بلا صحف
92. اللجنة السورية لحقوق البيئية
93. المركز السوري لاستقلال القضاء
94. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
95. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
96. المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
97. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان
98. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان